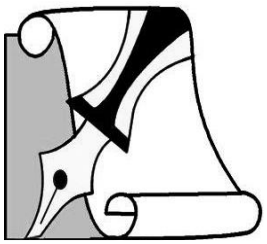

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	كاتس: قانون التجنيد يُلزم 50% من الشبّان الحريديين بالخدمة العسكرية الإلزامية.	3
2	"هدايا" ترامب لإسرائيل مقابل وقف الحرب على غزة.	3
3	إسرائيل توسّع بشكل كبير البناء في المستوطنات بقيادة سموتريتش.	5
4	كاتس: سنعمل على قطع الأذرع الإيرانية من مخيّمات اللاجئين في الضفة.	5
5	الجيش الإسرائيلي يوصي بإقامة منطقة عازلة دائمة في بيت حانون ومنع عودة السكّان.	6
6	استقالة نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: "حرب الجنرالات" في خدمة نتنياهو.	7
7	تحليلات: سياسة نتنياهو تُنذر باستمرار الحرب في 2025 ولسنوات مقبلة.	8
8	تحليلات: إسرائيل تحاول فرض حصار على اليمن وغاراتها لن تردع الحوثيين.	10
9	هجوم ضدّ إيران: اعتبارات إسرائيل في ظل ولاية ترامب.	12
10	خيبة أمل إسرائيلية من الفشل بترجمة "الإنجازات العسكرية" لوقائع سياسية.	13

التفاصيل:

1 – كاتس: قانون التجنيد يُلزم 50% من الشبان الحريديين بالخدمة العسكرية الإلزامية

استعرَض وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، خلال اجتماع للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، مبادئ قانون تجنيد الحريديم الإلزامي للجيش الإسرائيلي؛ وقال إنه سيَتم إعفاء نصفهم من التجنيد، وأن غاية القانون تجنيد 50% من الشبّان الحريديم في سن 18 عاماً، خلال سبع سنوات. وأضاف كاتس أن القانون يقضي بفرض عقوبات اقتصادية وجنائية على الحريديم الذين سيتهرّبون من التجنيد، وعلى المؤسّسات التي لا يتجنّد طلّابها. وبين العقوبات سحب الدعم الحكومي من حضانات أطفال الحريديم المُلزَمين بالتجنيد ولا يمتثلون للخدمة العسكرية. وأوضح أن الخدمة في مؤسّسات مدنية مثل "زاكا"، التي تُعنى بالجرحى والقتلى اليهود، لن يُعتبر تجنيداً لأجهزة الأمن. وأشار كاتس إلى أنه سيُجنّد للجيش في السنة الأولى بعد سنّ القانون 4800 حريدي، و5700 حريدي في السنة الثانية. وأضاف أنه بدءاً من السنة الثالثة لن يتم وضع غاية للتجنيد، وإنما سيرتفع عدد المجنّدين تدريجياً وصولًا إلى الغاية النهائية بعد سبع سنين، أي في العام 2032. وستَسري العقوبات على الذين لا يتم تجنيدهم وحتى بلوغهم سن الإعفاء من الجندية، وهو 26 عاماً. وادّعى كاتس أن صيغة قانونه ستحظى بموافقة القيادة الحريدية، وأنه "بدون موافقة لن تكون هناك نتائج ولا تجنيد. وهكذا كان طوال السنين الماضية". وأشار إلى أنه في الفترة الحالية يوجد "صفر ارتفاع بالتجنيد؛ وحتى أنه يوجد تراجع في التجنيد منذ إرسال أوامر تجنيد" للحريديم. إلّا أن موقع صحيفة "هآرتس" الإلكتروني نقَل عن مصدر في كتلة "يهدوت هتوراة" الحريدية، قوله إن كتلته سترفض بشدّة تجنيد 50% من الحريديين في سن 18 عاماً، وأن كتلته ستعارض أيضاً فرض عقوبات جنائية على "طلّاب التوراة."

2 – "هدايا" ترامب لإسرائيل مقابل وقف الحرب على غزة

وافقت الحكومة الإسرائيلية على صفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، بعد أن قدّم الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، للحكومة الإسرائيلية ووزرائها عدّة "هدايا"، هي عبارة عن مطالب إسرائيلية.

وتعهّد ترامب لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الشؤون الاستراتيجية، رون ديرمر، بأنه إذا وافقا على وقف إطلاق نار وانسحاب قوّات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، فإنه سيدعم إسرائيل لاحقاً إذا قرّرت استئناف الحرب على غزة وانتهاك وقف إطلاق النار، حسبما نقل محلّل الشؤون الاستخباراتية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، رونين بيرغمان. وادّعت مصادر إسرائيلية أخرى، حسب بيرغمان، أن "كلّ ما يحدث أمام الجمهور، وبضمن ذلك معارضة اليمين، هو جزء من مسرحيّة." ولفَت بيرغمان إلى أن ترامب ومُستشاريه أثبتوا في الماضي قدرتهم على تنفيذ أمور غير متوقّعة، مثل "اتفاقيات أبراهام"، والآن صفقة التبادل ووقف الحرب؛ وليس من خلال اتفاقيات ذات نصوص ملائمة لجميع الأطراف، وإنما من خلال إنشاء "سبب جيّد ومنافع شخصية" في مكان آخر. وأضاف بما يتعلّق بـ"اتفاقيات أبراهام"، اعترف ترامب بسيادة المغرب في الصحراء الغربية، ومنح الإمارات عقداً لتزويدها بالسلاح، وبضمن ذلك طائرات مقاتلة متطوّرة، بموافقة صامتة من جانب إسرائيل. وتابع بيرغمان أنه من أجل أن تسمح السعودية بعبور رحلات جويّة إسرائيلية في أجوائها، مارَس ترامب ضغطاً على نتنياهو كي يستأنف رخصة تشغيل برنامج التجسّس "بيغاسوس"، وهو "أحد الأدوات المفضّلة لدى حاكم السعودية وولي العهد محمد بن سلمان." وأشار إلى أن "'بيغاسوس'، برنامج التجسّس الإسرائيلي الأكثر تطوراً في العالم، كان حلقة الوصل بين معظم المُشاركين في اتفاقيات أبراهام، وبضمنهم أوغندا، وكذلك الولايات المتحدة بشكل سرّي. وفي نهاية الأمر، يُفترض بالصفقة الجاري نسجها الآن أن تؤدّي دوراً في اليوم التالي (للحرب على غزة) أيضاً، وبضلوع السعوديين والإماراتيين." ويرجح الآن أن يتبنّى ترامب مجدّداً هذه الوسائل؛ "وليس مُستبعداً أن يسمح لإسرائيل وNSO (شركة التجسس الهجومي الإسرائيلية التي طوّرت "بيغاسوس" وتخضع لعقوبات أميركية) بالعودة إلى لعب دور مركزي في الدبلوماسية الدولية"، وفقاً لبيرغمان.

وأضاف أن عدداً من المصادر يفيد بأن وزير المالية (بتسلئيل سموتريتش) سيحصل مقابل الصفقة مع غزة على موافقة أميركية لتنفيذ أعمال بناء استيطاني واسعة في الضفة الغربية، "مثلما تعهّد مسؤولون كبار في إدارة ترامب المستقبلية." وتشمل "سلّة هدايا" ترامب أيضاً، وفقاً لبيرغمان، إلغاء قائمة العقوبات التي فَرَضتها إدارة بايدن على المستوطنين الإرهابيين. وثمّة مؤشّرات على أن ترامب يعتزم شن "حرب ضروس" ضدّ المحكمتين الدوليتين في لاهاي وضدّ إصدار مذكّرات الاعتقال الدولية ضدّ نتنياهو ووزير الأمن السابق، يوآف غالانت، وضدّ خطوات أخرى قد تُتّخذ ضدّ مسؤولين إسرائيليين آخرين.

3 – "إسرائيل" توسّع بشكل كبير البناء بالمستوطنات بقيادة سموتريتش.

صادَق مجلس التخطيط الأعلى في "الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة الغربية، منذ بداية كانون الأول/ديسمبر الفائت، على بناء 2377 وحدة سكنيّة في المستوطنات. ويأتي توسيع وتسريع البناء الاستيطاني في أعقاب قرار وزير المالية الإسرائيلي والوزير في وزارة الأمن، بتسلئيل سموتريتش، المسؤول عن الاستيطان، بأن يعقد مجلس التخطيط الأعلى اجتماعات أسبوعية للمُصادقة على مخطّطات بناء في المستوطنات، بدلًا من عقد اجتماع كل ثلاثة أو أربعة أشهر، حسبما ذكَرت صحيفة "يديعوت أحرونوت". ويهدف تحويل اجتماعات مجلس التخطيط الأعلى إلى اجتماعات أسبوعية إلى زيادة كبيرة في المصادقة على مخطّطات البناء في المستوطنات، وتوسيعها، خلال العام 2025، قياساً بالسنوات الماضية. وجرَت في العام 2023 المصادقة على مخطّطات بناء 12,349 وحدة سكنية في المستوطنات، وعلى مخطّطات بناء 9,884 وحدة سكنية في العام 2024، حسب الصحيفة. ويتوقّع المستوطنون أن يرتفع بشكل كبير عدد الوحدات السكنية التي سيُصادَق عليها من خلال الاجتماعات الأسبوعية لمجلس التخطيط الأعلى. يُشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية صادَقت، في تموز/يوليو العام 2023، على قرار يقضي بأن يُصادق سموتريتش لوحده على دفع مخطّطات بناء في المستوطنات بدون الحاجة إلى موافقة الحكومة، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية قبل ذلك هي التي تُصادق على مخطّطات بناء كهذه، من خلال نظام متّفق عليه مع الولايات المتحدة. واعتبرت حركة "السلام الآن" على تقرير الصحيفة بأن "الانتقال إلى دفع بناء في المستوطنات بشكل سريع هو خطوة أخرى لضم فعلي تنفّذه الحكومة الإسرائيلية. وهذا تطبيع كامل للتخطيط والبناء في المستوطنات، بهدف دفع أكثر ما يمكن من الوحدات السكنية، وفي موازاة ذلك الامتناع عن انتقادات عامة ودولية."

4 – كاتس: سنعمل على قطع الأذرع الإيرانية من مخيّمات اللاجئين في الضفة

قال وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، إن جيشه سيواصل عملياته لـ"قطع الأذرع الإيرانية في مخيّمات اللاجئين بالضفة الغربية، وحماية أمن المستوطنين"، مُعتبراً أنه "من يُمارس الإرهاب كما في غزة، سيُعامَل كما في غزة"، على حدّ تعبيره. وجاءت تصريحات كاتس ضمن جولة تفقديّة في قيادة المنطقة الوسطى التابعة للجيش الإسرائيلي، زار خلالها "ياماس" (وحدة المُستَعربين الخاصة التابعة لقوّات "حرس الحدود" الإسرائيلية)، برفقة قائد المنطقة الوسطى، آفي بلوت، وقائد حرس الحدود، بريك يتسحاق، وقائد فرقة الضفة الغربية، وقائد

"حرس الحدود" في الضفة. وجاء في بيان صدَر عن وزارة الأمن أن كاتس تلقّى خلال زيارته إيجازًا عن العملية العسكرية الواسعة التي نفّذها الجيش الإسرائيلي في قباطية نهاية الأسبوع الماضي، وعن أنشطة وحدة "ياماس" الخاصة في مخيّمات اللاجئين في الضفة الغربية. واستعرضت الوحدة عملياتها الأخيرة في إطار "تعزيز أمن المستوطنين." ونقَل البيان عن كاتس قوله إن إسرائيل "لن تسمح بأن تتحوّل يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى غزة أو جنوب لبنان؛ من يُمارس الإرهاب كما في غزة، سيتم التعامل معه كما في غزة؛ سنعمل على قطع أذرع الأخطبوط الإيراني في مخيّمات اللاجئين بالضفة الغربية وضمان أمن المستوطنات والمستوطنين."

وكان وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، أشار في لقاء مع قادة المستوطنين إلى أنه وضع خطّة من شأنها أن تجعل البلدات الفلسطينية "بندق ونابلس وجنين تبدو وكأنها جباليا"، في شمال غزة، "حتى لا تتحوّل كفار سابا إلى كفار عزة." وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد عقَد اجتماعًا لتقييم الوضع الأمني في الضفة الغربية، في أعقاب عملية الفندق، صادَق خلاله على مجموعة من العمليات "الهجومية والدفاعية" في الضفة، وسط تعليمات باتّباع نهج "أكثر هجومية" في الضفة الغربية.

5 – الجيش الإسرائيلي يوصي بإقامة منطقة عازلة دائمة في بيت حانون ومنع عودة السكّان

أوصى ضبّاط كبار في الجيش الإسرائيلي بإنشاء منطقة أمنية عازلة دائمة في بيت حانون شمالي قطاع غزة، ومنع عودة السكّان الفلسطينيين إلى المنطقة التي نزَحوا عنها في ظل تصاعد الهجمات الإسرائيلية، وذلك بذريعة إزالة التهديدات عن المستوطنات الإسرائيلية المُحاذية، وفقًا لما أوردته إذاعة الجيش الإسرائيلي. وبحسب التوصيات التي قدّمها كبار الضبّاط في قيادة المنطقة الجنوبية، والتي تقود عمليات الاحتلال العسكرية شمالي القطاع، فإنّ إنشاء هذه المنطقة في المرتفعات التي تطل على مدينة سديروت والمناطق الإسرائيلية المُحاذية، يتطلّب "منع عودة الفلسطينيين إلى أجزاء من بيت حانون بشكل دائم." وبحسب التقرير، فإنّ المنطقة المُستهدفة هي تلال بيت حانون، التي توفّر إطلالة مباشرة على المستوطنات الإسرائيلية المُحاذية، وتعتبر المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أنها "تمثّل تهديدًا أمنيًا، ويمكن استخدامها لإطلاق النيران المضادّة للمدرّعات أو تنفيذ عمليات قنص." وتشمل التوصيات منع بناء أي منازل أو مبانٍ فلسطينية مستقبلية في بيت حانون، قد تكون "كاشفة" للمستوطنات الإسرائيلية أو حتى خط القطار في سديروت. ويوصي كبار الضبّاط بإنشاء منطقة أمنية موسّعة بذريعة "إزالة تهديد الصواريخ المضادّة للدروع وأي تهديدات قنص محتملة من هذه المناطق باتجاه الأراضي الإسرائيلية. وذكَر

التقرير أنه "حتى الآن، لم يتم اتخاذ قرار بشأن هذه التوصيات. كما أن القيادة السياسية في تل أبيب لم تتّخذ قرارات استراتيجية بخصوص منطقة شمالي قطاع غزة"؛ علماً بأن هذه التوصية تتّسق مع خطّة الجنرالات التي تهدف إلى تهجير شمالي القطاع وعزله عن جنوبه. وعلى صلة، ذكَرت صحيفة "معاريف"، أن الجيش الإسرائيلي بدأ يغيّر أساليب القتال وحركة قوّاته في بيت حانون شمالي قطاع غزة، بعد خسائر فادحة مُنِي بها منذ عودته إلى التوغّل العسكري في المنطقة، بلغت 11 قتيلًا و20 مُصاباً. وقالت الصحيفة إنه بعد مقتل 4 عسكريين، أحدهم ضابط احتياط، فيما ينتمي الآخرون إلى لواء النخبة "ناحال"، وإصابة 6 آخرين، بينهم اثنان بجروح خطيرة، جرّاء تفجير عبوة في بيت حانون، أجْرَت فرقة غزة تحقيقاً سريعاً، وشرَعت بتغيير أسلوب القوّات في المنطقة. وقرّرت فرقة غزة التابعة للجيش الإسرائيلي "اتخاذ عدد من الخطوات، بما في ذلك إطلاق المزيد من النيران قبل كلّ تحرّك للقوّات البريّة، وفتح المحاور باستخدام الطائرات المُسَيّرة، وعدم الاعتماد على الجرّافات فقط". وقالت الصحيفة إن الهدف هو الكشف عن المتفجّرات من الجو، باستخدام الأنظمة الحرارية، وتحديد أماكن الكاميرات التي يستخدمها مُقاتلو "حماس" لإعداد الكمائن. وأفادَت بأن الجيش الإسرائيلي يعتزم تغيير روتين تحرّك القوّات بشكل مستمر، ليصعب على مُقاتلي "حماس" الاستعداد لمهاجمتها، واللجوء إلى التحرّكات الليلية، "التي يتمتّع فيها الجيش الإسرائيلي بالأفضليّة"، وفقاً لتقرير "معاريف".

6 – استقالة نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي: "حرب الجنرالات" في خدمة نتنياهو

بدأت تتكشّف في "إسرائيل" تفاصيل ليست كاملة بعد حول "حرب جنرالات" في أعقاب تسريب رسالة استقالة نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أمير برعام، التي اعتُبرت أنها تلمح لرئيس أركان الجيش، هيرتسي هليفي، بأنّ عليه هو الآخر أن يستقيل قريباً. واستقالة هليفي قريباً، ربما خلال شهر أو شهرين حسب التوقّعات، ليست سراً. فرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يسرائيل كاتس، يدفعان في هذا الاتجاه؛ لكن الصحف الإسرائيلية بدأت تكشف عن علاقات إشكالية داخل قيادة الجيش، بين هليفي وبين الجنرالات. وأشار المحلّل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشواع، إلى إنه "في الأيام التي ستلي تقديم هليفي استقالته، وهذا اليوم يقترب بعد إعلان برعام، ستُفتَح أفواه مسدودة كثيرة، والرائحة التي ستخرج منها لن تكون عطِرة." وأضاف أن هليفي سمع بنفسه انتقادات شديدة وجّهها له كلٌ من قائد المنطقة الوسطى المنتهية ولايته، يهودا فوكس، وقائد الفيلق الشمالي "الذي دُفِع إلى الاستقالة"، ساعر تسور، وقائد شعبة القوى البشرية، يانيف عشور، وقائد شعبة التنصّت المُنتهية ولايته، عيران نيف، وقائد سلاح البرّ المُنتهية ولايته، تَمير يدعي؛ "وهذه قائمة

جزئية، ولا تشمل قادة فرق عسكرية وجنرالات شاركوا في اجتياح قطاع غزة؛ وجميعهم معاً يرسمون صورة خطيرة ومكفهرّة ومُقلِقة." ووصف يهوشواع استقالة برعام بأنها "حدَث دراماتيكي وغير مسبوق. فلم يعبّر نائب لقائد الجيش أبداً عن عدم ثقة كهذا بالجندي رقم واحد، وخاصة في ذروة حرب نازفة جداً. ورغم أن العلاقات بين هليفي وبرعام لم تكن جيّدة قط، وهليفي رأى به أنه خلَف مفروض عليه (في المنصب)، لكن الحرب دهورتهما إلى أعماق سحيقة، واستقالة برعام كشفت عن القليل منها." ويشعر برعام أن هليفي سعى خلال الحرب إلى إبعاده عن دائرة اتخاذ القرار المصغّرة، التي شملت قائد شعبة العمليات وقائدي المنطقتين الجنوبية والشمالية في الجيش. وذكَرت وسائل إعلام إسرائيلية أن برعام طلب في الصيف الماضي الاستقالة من منصبه، حسبما جاء في رسالة استقالته التي قدّمها إلى هليفي. "وبناءً على طلبِك، وبالتنسيق مع وزير الأمن، مدّدت ولايتي في المنصب لنصف سنة أخرى، وحتى شباط/فبراير المقبل، لأنني اعتقدت أنه من الجدير والصواب الاستجابة لطلبك بسبب شدّة الحرب." ووفقاً للمحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، فإن برعام قدّم استقالته بعد أن أدرك أن تدوير مناصب في الجيش سيستغرق وقتاً طويلًا. كما أن هذه الاستقالة "تعقّد بشكل أكبر مكانة هليفي"، لأن الأخير لن يتمكن من تعيين نائب جديد له، ولن يتمكن من التأثير على رئيس أركان الجيش القادم، لأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن، يسرائيل كاتس، لن يسمحا له بذلك، لأنهما سيسعيان لتعيين رئيس أركان يكون موالياً لهما، "الأمر الذي يُفاقم الأزمة في الجيش." وأضاف هرئيل أن "القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية، برئاسة نتنياهو وقيادة هليفي ورئيس الشاباك، رونين بار، فشلت فشلًا ذريعاً في مجزرة 7 أكتوبر، وفي الأحداث التي أدّت إليها. ومن الناحية العامة والأخلاقية، يتعيّن على أي أحد كان ضالعاً مباشرة في ذلك أن يتنحّى وألّا يستمر في المنصب حتى نهاية ولايته." لكنه أشار إلى أن "حرب الجنرالات" تخدم مصلحة نتنياهو، الذي "يرفض الاعتراف بمسؤوليته. وهو ووزراء الليكود يحاولون أن يُحبطوا بكافة الوسائل تشكيل لجنة تحقيق رسمية، بينما هليفي وبار تحمّلا مسؤوليتهما عن الفشل، لكنهما لا يُسارعان إلى تنفيذها (بالاستقالة)." وتابع هرئيل أن طريقة نتنياهو للاستفادة من "حرب الجنرالات" تشمل توجيه الاتهامات في جميع الاتجاهات من أجل "طمس الادعاءات بالإخفاق ضدّ نتنياهو والمقرّبين منه".

7 – تحليلات: سياسة نتنياهو تنذر باستمرار الحرب في 2025 ولسنوات مقبلة

على أبواب العام الجديد 2025، لا تزال شهيّة "إسرائيل" في الحرب والقتل والتدمير على حالها كما كانت طوال قرابة الأشهر الـ15 الماضية. وليس الحرب على غزة فقط، وإنما قد تستأنف الحرب على لبنان، فيما الخطاب العام الإسرائيلي يلوّح بهجوم ضدّ إيران ومنشآتها النووية.

مفتاح التهدئة ووقف الحرب هو اتفاق تبادل أسرى بين "إسرائيل" و"حماس" مقابل انسحاب القوّات الإسرائيلية من القطاع. لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، "ليس مستعداً للتوصل إلى الاتفاق لأسباب سياسية وشخصية واستراتيجية"، حسبما ذكَر المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل. ورجّح هرئيل أنه بدون التوصل إلى اتفاق تبادل أسرى، ستتّسع هذه العملية العسكرية إلى مناطق أخرى في شمال القطاع، من خلال تهجير منهجي للسكّان المدنيين من شمال القطاع كلّه. "وهيئة الأركان العامة لا تزال تنفي أنها تنفّذ 'خطّة الجنرالات' المتقاعدين، التي تحدّثت عن إفراغ بالقوّة لشمال القطاع كلّه. لكن عملياً، يواصل الجيش الإسرائيلي التقدّم في تنفيذ الخطّة، خطوة تلو الأخرى." وأضاف أن "ثمّة شكاً كبيراً إذا كان هذا سيؤدّي إلى هزيمة حماس. فالسيطرة المدنيّة لحماس لا تزال متواصلة في معظم أراضي القطاع، وهي تسيطر على الإمدادات الإنسانية وتفرض سلطتها على معظم السكّان. وانتعاشها العسكري محدود، لكن جهدها الأساسي موجّه نحو جباية ثمن من القوّات الإسرائيلية المتوغّلة في جباليا؛ وبين حينٍ وآخر من القوّات المتموضعة عند محوري نيتساريم وفيلادلفيا أيضاً." ورأى هرئيل أنه "في هذه الظروف، يصعب رؤية كيف ستنتهي الحرب قريباً. وإسرائيل من شأنها أن تتمرّغ في الوحل الغزيّ لسنوات أخرى، من دون حسم حقيقي. ونتنياهو بحاجة إلى استمرار الحرب كي يبرّر خطواته حتى الآن، ومن أجل منع تشكيل لجنة تحقيق رسمية في الإخفاقات التي سمحت بشن هجوم 7 أكتوبر، ومن أجل مواصلة تشريعات الانقلاب القضائي بغطاء ضباب المعركة."

واعتبر المحلّل العسكري في صحيفة "يسرائيل هيوم"، يوآف ليمور، أنه "بالإمكان تلخيص العام المُنتهي بسلسلة إنجازات إسرائيلية: حزب الله تعرّض لضربة، وفقَد معظم القيادة السياسية – العسكرية، وفي مقدّمتهم زعيمهم، حسن نصر الله؛ "حماس" تعرّضت لضربة وفقَدت معظم قادتها وفي مقدّمتهم زعيمها، يحيى السنوار؛ وإيران فقَدت عدّة معاقل مهمّة في محور الشر، وتعرّضت لأضرار في موارد استراتيجية في أراضيها." وتابع أن "الحوثيين في اليمن هوجموا أيضاً؛ والإرهاب في يهودا والسامرة تلقّى ضربات مؤلمة. وحتى أن الرئيس الأسد فقَد حكمه. وحتى إذا حدَث هذا بشكل غير مخطّط له، فإنه أسهم في تآكل حلقة العداء التي تحيط بإسرائيل." وأضاف ليمور أنه "بالإمكان أيضاً تلخيص العام المُنتهي بسلسلة إخفاقات إسرائيلية، وهي كثيرة: 100 مخطوف لم يعودوا إلى الديار؛ عشرات آلاف الذين تمّ إخلاؤهم لا يزالون مهجّرين من بيوتهم في الشمال، وكذلك في الجنوب، وتباطؤ الترميم؛ فتح معركة مباشرة مع إيران، التي أطلقت لأول مرّة – مرّتين – صواريخ وطائرات مُسيّرة على إسرائيل." وفي إطار الإخفاقات الإسرائيلية أيضاً، أضاف ليمور: "تصاعد المعركة المباشرة ضدّ

الحوثيين، وتصاعد كبير في الإرهاب في يهودا والسامرة؛ استهداف مكانة إسرائيل السياسية ومناعتها الاقتصادية، وتسريع الإجراءات القضائية ضدّ قادتها في العالم." وأشار إلى "تحدّيات" أمام إسرائيل في العام المقبل. "هذا سيكون العام الذي ستُحسَم فيه الأمور في إيران. والمطروح هو البرنامج النووي، وجميع الإمكانيات مفتوحة: بدءاً بمحاولة إيرانية للتقدّم نحو القنبلة، ومروراً بهجوم إسرائيلي أو أميركي أو مشترك، وحتى اتفاق نووي جديد. وهذا كلّه سيمرّ من خلال ترامب، الذي سيكون اللاعب المركزي بشأن ما سيحدث في الشرق الأوسط في العام المقبل وبعده."

وحسب ليمور، فإن إسرائيل ستضطر أن تقرّر بشأن مستقبل غزة في العام المقبل، "وليس بما يتعلق فقط بإعادة المخطوفين ووقف الحرب، وإنما بتعامل حقيقي مع قضية اليوم التالي، بمعزل أو كجزء من صفقة واسعة تشمل اتفاق تطبيع مع السعودية ودول أخرى"، مُعتبراً أن "صفقة كهذه ستكون جداراً واقياً مهماً لإسرائيل من المحور الشيعي، ويُفترض أن تمنح حقنة منشّطة مهمّة للاقتصاد الإسرائيلي أيضاً." وتوقّع ليمور أن قيادة الجيش الإسرائيلي، وعلى رأسها رئيس أركان الجيش، هيرتسي هليفي، ستستقيل. وسيتعيّن على الذين سيخلفونهم أن يعملوا على إعادة ثقة الجيش بنفسه وثقة الجمهور به. كما سيتعيّن عليهم التعامل مع قضايا داخلية مشتعلة، وفي مقدّمتها تجنيد الحريديين ومستقبل جيش الاحتياط وحجم جيش القوّات النظامية".

8 – تحليلات: إسرائيل تحاول فرض حصار على اليمن وغاراتها لن تردع الحوثيين

"أشار محلّلون عسكريون في الصحف الإسرائيلية إلى أن الغارات الإسرائيلية الشديدة التي استهدفت اليمن لن تردع الحوثيين من الاستمرار في إطلاق صواريخ باليستية باتجاه إسرائيل، وأن الأفكار المطروحة في إسرائيل الآن، وبينها مُهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، قد لا تحقّق النتائج التي تريدها إسرائيل التي ترفض وقف الحرب على غزة. وبحسب المُراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشواع، فإن إسرائيل تسعى إلى فرض حصار بحريّ وجويّ على اليمن، "للقضاء على محور التهريب الإيراني". لكنه أشار إلى أنه لا تزال لدى الحوثيين قدرات لإنتاج صواريخ وطائرات مُسيّرة، "وعلى الجمهور أن يُدرك أن بمقدورهم الاستمرار بإطلاق الصواريخ يومياً؛ والتقديرات هي أن هذا ما سيفعلونه." وأضاف أنه "في الجيش الإسرائيلي ينظرون بعين الرضا إلى الهجوم (في اليمن) الذي شكّل مثالاً حياً على قدرات سلاح الجو في أماكن بعيدة"، وأن أقوال قائد سلاح الجو، تومِر بار، بأننا "قادرون على أكثر من ذلك بكثير"، هي تلميح لهجوم إسرائيلي ضدّ إيران. وتابع يهوشواع

أنه بعد تصريح وزير الأمن، يسرائيل كاتس، أنه "سنصطاد جميع قادة الحوثيين"، لا تزال هناك "مشكلة صغيرة توصف بالقدرة العملياتية. ففي غزة، التي تبعد ساعتين سفر تقريباً من مكتب الوزير في تل أبيب، استغرق وقتاً طويلاً إلى حين رصد مكان قيادة "حماس". وفي لبنان، جرى جمع معلومات استخباراتية بصورة منهجية من أجل القضاء على قيادة حزب الله. وتصفية زعماء إرهابيين مدرّبين يختبئون في دولة بعيدة وتسودها فوضى ليست كنزهة في متنزّه." ولفَت المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، إلى أن إطلاق الحوثيين صواريخ وفّر تذكيراً بأن الحرب لا تزال بعيدة عن نهايتها، وأن "إسرائيل تجد نفسها داخل حرب استنزاف جديدة، تُدار من اليمن هذه المرّة، وعلى ما يبدو من إيران بصورة غير مباشرة." وبحسبه، فإنه ليس واضحاً للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية إلى أي مدى عمليات الحوثيين مستقلة، وما مدى التشجيع الذي يحصلون عليه من إيران، بعد أن بقِي الحوثيون "جبهة التهديد المركزية على وسط إسرائيل، وبمجهود يراوح الصفر بالنسبة لهم." وأضاف هرئيل أنه "يكفي إطلاق صاروخ واحد كلّ يومين بالمعدّل، كي يبقى الحوثيون في الوعي أنهم آخر من يتحمّلون عبء الكفاح ضدّ إسرائيل؛ بينما من أجل الردّ عليهم مُطالبة إسرائيل ببذل جهود هائلة، على شكل هجوم لطائرات مقاتلة في مسافة 1800 كيلومتر، والذي يتوجب تخطيط واستثمار موارد كثيرة." وتابع أنه "في إسرائيل يُدركون أن ما تم تنفيذه ليس كافياً من أجل إنهاء تبادل الضربات؛ والمؤسسة الأمنية تأمل بأنه سيكون بالإمكان تكثيف التنسيق الأمني مع الأميركيين والبريطانيين من أجل زيادة الضغط على الحوثيين. وثمّة شك كبير إذا كان اتجاه العمل هذا سينجح." ولفت هرئيل إلى أن "التناقض هو أنه بالرغم من الضرر الذي تُلحقه إسرائيل كبير للغاية، إلّا أنها لا تجد الطريق من أجل ردع الحوثيين، الذين واجهوا بنجاح الحكومة المحلية والسعودية والإمارات. ويصعب تهديد نظام بإعادته إلى العصر الحجري بينما هو موجود فيه تقريباً، باستثناء قدراته التكنولوجية في القتال." وفيما أوصى رئيس الموساد، دافيد برنياع، أمام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالرد على صواريخ الحوثيين بواسطة هجوم في إيران، شدّد هرئيل على أنه "عدا مصدر الإزعاج الحوثي، الذي ثمّة شك إذا كان قابلًا للحل الآن بدون صفقة مخطوفين ووقف القتال في غزة، تختبئ مسألة استراتيجية أكبر، تتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وسُبل مواجهته، فيما النظام في طهران أقرب ممّا مضى لتحقيق قدرة نووية كاملة." واعتبر هرئيل أن "المتغيّر المركزي في المعادلة، إلى جانب موقع الضعف النادر الذي وصلت إيران إليه، يتعلق بالسياسة الأميركية. وسيتعيّن على الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، أن يقرّر ما إذا كان سيتّجه إلى اتفاق نووي جديد، أم أنه سيدعم هجوماً إسرائيلياً يستهدف لأوّل مرّة المنشآت النووية نفسها." وأضاف أن "التعهّد

بمنع إيران نووية هو مبدأ استراتيجي أساسي لنتنياهو منذ عقدين على الأقل. ولذلك فإن إمكانية هجوم إسرائيلي يركّز هذه المرّة على إبعاد إيران عن قدرة نووية، سيُخيّم على الشرق الأوسط في الأشهر الأولى من ولاية ترامب الثانية. وبالإمكان الاعتقاد أن محادثات مكثّفة حول هذا الموضوع جارية بين ترامب والحكومة الإسرائيلية".

9 – هجوم ضدّ إيران: اعتبارات إسرائيل في ظل ولاية ترامب

تناول رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، موضوع احتمال شن إسرائيل هجوماً واسعاً ضدّ إيران، في ظل ادّعاءات إسرائيلية تتعالى حول "استغلال ضعف إيران، والشرعية الحاصلة جرّاء تدخّلها النشط في الحرب، ودخول رئيس داعم لإسرائيل إلى البيت الأبيض، من أجل توجيه ضربة شديدة للنووي الإيراني وإزالة هذا التهديد." وأشار باراك في تحليله المنشور في موقع القناة 12 الإلكتروني، إلى أن "المشكلة هي أن إيران هي 'دولة عتبة نووية' فعلياً، وبحوزتها ما يكفي من المواد المخصّبة بمستوى مرتفع، لبناء عدد من المنشآت النووية، ولديها بنية تحتية منتشرة ومحمية جيّداً، تسمح بمواصلة التخصيب إلى مستوى عسكري. وهي بحاجة إلى فترة قصيرة، ربما سنة تقريباً، من أجل بناء وتجهيز سلاح نووي بالإمكان تركيبه على رأس صاروخ. لكن هذه أمور يصعب جداً رصدها والتدخّل في استكمالها." ويُشار إلى أنه خلال ولايته كوزير أمن في حكومة نتنياهو، مطلع العقد الماضي، أيّد باراك مُهاجمة المنشآت النووية الإيرانية رغم معارضة جميع قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. لكنه لفَت في مقاله، اليوم، إلى أنه "لا توجد لدى إسرائيل قدرة على شن هجوم جوي دقيق لإرجاء وصول إيران للنووي لأكثر من أشهر معدودة. وليس واضحاً أيضاً إذا كان لدى الأميركيين قدرة كهذه حيال المنشآت النووية." ووصف هجوماً كهذا ضدّ إيران بأنه "معضلة ليست بسيطة" بالنسبة للرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، والقيادة الإسرائيلية على حدٍ سواء، وأن السؤال هو: هل ينبغي مهاجمة المنشآت النووية فقط، أم استهداف المنظومة الإيرانية النووية والاقتصادية والنفط والحكم بهدف "تقويضه وسقوطه." وتابع باراك أن "الاستهداف الجزئي فقط يُبقي النظام ضعيفاً، ولكنه على حاله، وسيكون له ثمن بالغ من خلال مبادرة إيرانية لتسريع الوصول إلى سلاح نووي." وأشار إلى أن ترامب يؤيّد مفهوم "التقوقع الاستراتيجي" للولايات المتحدة، الذي يعني أن لا سبب يجعلها تتورّط بحروب لا نهاية لها ومصالح ليست مفيدة لها في الطرف الآخر من العالم. كما أن ترامب يحاول حل مشاكل أساسية دولية بواسطة "صفقات"، وفي مركزها اتصال شخصي مباشر مع أطراف هذه المشاكل، ومن خلال حسم قاطع وسريع لمجموعة مواضيع مختلف حولها. ورجّح باراك أن

ترامب سيُبادر إلى حل الصراع بين روسيا وأوكرانيا ووقف الحرب، وإلى حل الصراع بين الصين وتايوان وخفض التوتّر الأمني مقابل الصين، بالرغم من الحرب التجارية والجمركية والتكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين. كما سيحاول إنهاء الحرب في الشرق الأوسط وإنهاء المواجهة مع إيران، وتطبيع علاقات بين إسرائيل والسعودية بواسطة خطّة "ضبابية" للتقدّم في مسار حل الدولتين. واعتبر أن ترامب سيَميل إلى التنازل لإسرائيل بشأن أمور معيّنة، والسماح لها بحريّة معيّنة للعمل على مسؤوليتها في أمور تهمّها وتقديم "إنجازات" لجمهورها؛ "لكنه قد يصرّ على إملاء رأيه بشكل فظ أكثر من إدارة بايدن، في المواضيع التي يراها أنها مركزية بالنسبة لمصالحه." ويعني هذا في سياق هجوم على إيران، حسب باراك، أن "ترامب لن يُبادر أو يقود هجوماً. بل على العكس؛ فجزء من الصفقة مع بوتين من أجل إنهاء الحرب في أوكرانيا قد يشمل دوراً لروسيا في لجْم إيران، ووقف ضغوط داخلية للتقدّم نحو سلاح نووي. وفي حالات معيّنة، قد يحاول ترامب الاستعانة ببوتين والصينيين من أجل إقناع إيران بالانضمام إلى اتفاق نووي جديد." وشدّد باراك على أن "إسرائيل لا يمكنها شن هجوم واسع ضدّ إيران من دون دعم وتأييد مضمونين للرئيس الأميركي، إثر الحاجة إلى ذخيرة ودعم لوجستي و'شركاء إقليميين' في الدفاع أمام هجمات صاروخية إيرانية ودعم في مجلس الأمن الدولي."

ومن جهة ثانية، لم يستبعد باراك أن "يدرس ترامب إمكانية أن تُبادر إسرائيل إلى هجوم واسع ضدّ إيران، لكن بموافقة صامتة وبتنسيق معه؛ لكن بدون أن يتحمّل مسؤولية المبادرة للهجوم. وبالنسبة لإسرائيل، تكمن في خطوة كهذه مخاطر أكثر من التوجّه منذ البداية إلى هجوم مشترك مع الولايات المتحدة. ولكن يتعيّن على الحكومة الإسرائيلية أن تدرس هذه الإمكانية أيضاً بترجيح رأي عميق." وخلص باراك إلى أنه "يجب أن يكون هناك تقدير عميق لمسألة ما إذا سيكون هناك احتمال حقيقي للوصول من خلال هجوم كهذا إلى تقويض النظام الإيراني، وإذا ما سيكون هناك ضمان بمستوى مرتفع أن ترامب سيعمل فعلًا. ولا توجد طريقة لضمان وضوح مطلق أثناء اتخاذ قرار كهذا. لكن لا بديل أيضاً عن جهد بالغ من أجل اتخاذه بالتوازن الصحيح، بين الجرأة وترجيح الرأي وبين خيال خلّاق ومسؤولية".

10 – خيبة أمل إسرائيلية من الفشل بترجمة "الإنجازات العسكرية" لوقائع سياسية

رغم مزاعم كيان الاحتلال بتحقيق نجاحات وإنجازات عسكرية تمثّلت باستعادة قوّته الردعيّة، وتوجيه الضربات للقوى والدول المحيطة، لكن تبيّن أن التكلفة السياسية والاجتماعية باهظة بشكل خاص من خلال

الإضرار بصورة "إسرائيل" الدولية، وتعميق التصدّع الداخلي فيها، وإهدار فرص التغيير المنهجي في المنطقة. المُستشرق إيلي فودة، المُحاضِر بقسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية بالجامعة العبرية، وعضو اللجنة التنفيذية للمعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية– ميتافيم، أكّد أنه "مع نهاية العام 2024، يمكن الاستنتاج والإشارة إلى أن إسرائيل حسّنت وضعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، لكن على حساب زيادة الانقسام الداخلي فيها، وتدهور علاقاتها مع دول العالم، ممّا ألحق ضرراً جسيماً بصورتها الذاتية كدولة تسعى للسلام، وحماية حقوق الفرد". وأضاف أنه "بعد مرور أكثر من عام على هجوم حماس المفاجئ في السابع من أكتوبر، استعاد الاحتلال قوّته الردعيّة، وتعرّضت جميع أذرع محور المقاومة: إيران، حماس، حزب الله، الحوثيين، لضربات عسكرية قاسية، والقضاء على قياداتها، وأثبت الاحتلال تفوّقه على أعدائه عسكرياً وتكنولوجياً بعشر مرّات. لكن هذا التحسّن الاستراتيجي جاء على حساب تدهور صورة الاحتلال".